



دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع: طلب النواب السادة جبران باسيل، سليم عون، إدكار طرابلسي وشريل مارون تحويل سؤالهم حول موضوع إدارة ملف النزوح السوري وأثرها على لبنان، إلى استجواب.

المرجع: إيداعا رئاسة مجلس النواب رقم ٣٩٢/س تاريخ ٢٠٢٥/٧/٣١ وتاريخ ٢٠٢٥/٦/١٨ ومرفقاتهما.

جوابًا على طلب النواب السادة جبران باسيل، سليم عون، إدكار طرابلسي وشريل مارون تحويل سؤالهم حول موضوع إدارة ملف النزوح السوري وأثرها على لبنان، إلى استجواب،

نُبدى أنّ السيد نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس اللجنة الوزارية المُكلفة مُتابعة ملف النازحين السوريين يوضح ما يلي:

أولاً: إنّ خطة الحكومة اللبنانية لعودة النازحين السوريين التي أقرّها مجلس الوزراء بموجب القرار رقم ١٧ تاريخ ١٦ حزيران ٢٠٢٥، تُشكّل الإطار الرسمي المُعتمد لمُعالجة ملف العودة، وتُستند الى أحكام الدستور اللبناني، والمرسوم رقم ١١٢٦٢ تاريخ ٢٠٠٣/١٠/٣٠ المتعلق بمذكرة التفاهم الموقّعة بين المديرية العامة للأمن العام ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وورقة سياسة النزوح السوري رقم ٢/ تاريخ ٢٠٢٠/٧/١٤، إضافةً الى القرارات الحكومية ذات الصلة، حيث تهدف الخطة الى تأمين عودة النازحين السوريين الى وطنهم بصورة آمنة وكريمة ومُستدامة، وصولاً الى إنهاء حالة النزوح في لبنان وعدم إعادة إنتاجها.

ثانياً: تقوم السياسة الحكومية على مبدأ العودة الى الجمهورية العربية السورية وفق الآليات التي حدّتها خطة الحكومة، ولا تعتمد ضمن هذه الخطة ما يسمّى بـ"زيارات الاستطلاع" أو "الزيارات الاستكشافية - Go and See Visits" كجزء من إجراءات العودة. ويترتّب على ثبوت عودة النازح الى سوريا شطب ملفه وفق الآليات المُعتمدة وزوال صفة النزوح عنه، أمّا أي دخول لاحق الى الأراضي اللبنانية، فيخضع حصراً للقوانين والأنظمة المرعية الاجراء المُتعلّقة بالدخول والاقامة ولا يؤدي مطلقاً الى استعادة صفة النازح.

ثالثاً: إنّ تنفيذ الخطة قد أظهر تقدماً ملموساً في حركة العودة، وأنّه وفقاً للبيانات الواردة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد تجاوز عدد الأشخاص الذين شُطبت ملفاتهم من قاعدة بياناتها ٦٥٥ ألف شخص، فيما بقي من السوريين المقيمين منذ فترة طويلة والمُسجّلين لديها في لبنان نحو ٨٦١ ألف شخص.

ولا يُطابق عدد المُسجّلين لدى المفوضية بحدّ ذاته العدد الاجماليّ للسوريين الموجودين على الأراضي اللبنانية، نظراً الى اختلاف طبيعة البيانات والسجلات، حركة الدخول والخروج، أوضاع الاقامة وعمليات العودة والتسجيل والشطب، في حين تعمل الجهات اللبنانية المُختصة على تحديث البيانات ومُطابقتها بصورة دورية بما يُعزّز دقّتها ويُساعد في إدارة هذا الملف وتطبيق القوانين المتعلقة بالدخول والاقامة.

رابعاً: تتحصر مسؤولية الحكومة اللبنانية في إدارة ملف النزوح والعودة ضمن صلاحيّاتها القانونية والسيادية، أمّا مُتابعة أوضاع العائدين داخل الأراضي السورية فتعود الى الجهات المُختصة السورية والجهات الدولية المعنية، كلّ ضمن اختصاصه.

وعليه، تستمرّ الحكومة في تنفيذ خطة العودة وتحديث البيانات وتعزيز التنسيق مع الجهات المعنية، وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الاجراء، وبما يحفظ سيادة الدولة ومصالحها الوطنية، وصولاً الى إنهاء حالة النزوح السوري في لبنان وعدم إعادة إنتاجها.

وفي السياق عينه، تؤكد السيدة وزيرة الشؤون الاجتماعية الى أنّ لجنة تقنيّة انبثقت عن اللجنة الوزارية التي تعمل على تطبيق خطة عودة النازحين السوريين وتضمّ ممثلين عن الوزارات والادارات المعنية وأصحاب الاختصاص، لمُتابعة تنفيذ الخطة وفق آليات واضحة ومُحدّدة، إضافة الى الدور المحوري الذي تضطلع به وزارة الشؤون الاجتماعية في قيادة خطة لبنان للاستجابة، وتنسيق التمويل الدولي، ومتابعة الجهات المعنية كافة بما يضمن تأمين عودة آمنة وكريمة ومُستدامة.

وتُشير إلى أنّ عدد العائدين السوريين من لبنان كان قد بلغ، حتى تاريخ ٢٠٢٥/١٢/٣١، ما مجموعه ٥٠١,٦٠٣ فرداً، مُستفيدين من التسهيلات المقدمة من المديرية العامة للأمن العام، ولاسيما الاعفاء من الرسوم والغرامات، إضافة الى الحوافز الماليّة المرصودة ضمن خطة لبنان للاستجابة لعام ٢٠٢٥ والمُستمرّة لعام ٢٠٢٦، والبالغة ٦٢ مليون دولار أميركي، حيث يصل العائد من لبنان على ١٠٠ دولار للفرد و ٦٠٠ دولار للعائلة داخل سوريا، وفق معايير الهشاشة المُعتمدة، بما يساهم في توسيع نطاق العودة وتعزيز استدامتها. وقد عاد ٨٤% من هؤلاء الى مناطق سكنهم الأصليّة، ما يؤكّد فعاليّة الخطة ويساهم في الحد من مخاطر النزوح المُتجدّد.

وتؤكد السيدة الوزيرة إلّتزام وزارة الشؤون الاجتماعيّة، ضمن اطار عمل اللجنة الوزارية، بمسار يراعي مبادئ القانون الانساني الدولي ضمن نطاق انطباقه، والقوانين اللبنانيّة المرعية الاجراء. وعليه، تمّ رفض أيّ ترتيبات لا تتسجم مع السيادة الوطنيّة، بما في ذلك مقترحات الزيارات الاستطلاعية، تأكيداً على اقفال ملف النزوح بصورة نهائيّة وفقاً للأصول. كما يجري تنظيم العمالة السوريّة عبر منح اجازات واقامات قانونية وفقاً للأصول لمن هم معروفون لدى المفوضية، شرط شطب أسمائهم من قاعدة بياناتها، منعاً لازدواجية الوضع القانوني ومراعاة للاعتبارات السيادية والخصوصية اللبنانيّة.

وتُضيف بأنّه، وفي اطار العودة المُنظّمة، غادر ٨٤% من العائدين ضمن وحدات عائليّة مُكتملة عبر آليّة نقل مُنسقة مع المُنظّمة الدوليّة للهجرة، ويُشكّل الأطفال ٥٩% من مجموع العائدين، فيما تبلغ نسبة ذوي الاحتياجات الخاصّة ٢٥%، ما يعكس مراعاة الأبعاد الانسانية والاجتماعية في تنفيذ الخطة، وإنّ التعاون القائم بين الدّولة اللبنانيّة ومفوضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين يستند الى آليّة تبادل معلومات رسميّة بما يُتيح شطب العائدين بصورة نهائيّة من سجلاتها، ومنع اعادة تسجيل أي شخص يدخل الأراضي اللبنانيّة بصورة غير نظاميّة، وذلك انسجاماً مع قرار مجلس الوزراء المشار إليه سابقاً، وصوّتاً لسلامة الوضع القانوني والاداري.

وتخلّص السيدة الوزيرة الى أنّ اللجنة الوزارية، وضمنها وزارة الشؤون الاجتماعيّة، ماضية في تطبيق مقاربة وطنيّة شاملة لمُعالجة ازمة النزوح السوري بصورة مُستدامة، آخذة بعين الاعتبار تنظيم العمالة السوريّة بما يتواءم مع حاجات سوق العمل اللبناني، الى جانب تأمين الدّعم اللازم للعائدين الى سوريا عبر تفعيل الحلول المستدامة. كما أنّ لبنان يُعدّ من الدّول المُتقدّمة إقليمياً في تفعيل مسار العودة، الى جانب دول مثل تركيا والأردن ومصر.

ومن جهته يعرض السيد وزير الخارجية والمغتربين للجهود التي تبذلها الوزارة في إطار الخطة الوطنية لعودة النازحين السوريين، وفقاً لما يلي:

١. المشاركة في اللجنة التقنية المُنبثقة عن اللجنة الوزارية التي تعمل على تطبيق خطة عودة النازحين السوريين وتضمّ ممثلين عن الوزارات والادارات المعنية وأصحاب الاختصاص، لمُتابعة تنفيذ الخطة، وقد أسهمت الوزارة من خلال هذه اللجنة بـ:

- إقرار إطار عمل مُشترك مع المفوضية يشمل آليات العودة التلقائية والمنظمة، تبادل لوائح العائدين بين السلطات اللبنانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إصدار إستمارات العودة المنظمة للسوريين بالتنسيق مع المديرية العامة للأمن العام.
- دعم التدابير الإدارية الصادرة عن الأمن العام اللبناني عبر تسهيل الإعفاء من الغرامات وحالات المنع من الدخول، تيسير عبور العائدين عبر المعابر الرسمية وتأمين المستندات القانونية لجميع العائدين.
- المساهمة في طرح وتنظيم صرف الحوافز النقدية من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بما فيها منحة الـ ١٠٠ دولار للعائدين بعد التحقق من مغادرتهم.
- تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية ولاسيما مفوضية اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بما يخصّ الترتيبات اللوجستية لعملية النقل والعودة.

٢. بالنسبة للتنسيق الدبلوماسي مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين: إضطلعت الوزارة الخارجية والمغتربين بتهيئة الظروف السياسية والدبلوماسية لانعقاد اجتماعات بناءة بين الدولة اللبنانية والمفوضية، قيادة التفاوض مع المفوضية الى جانب الجهات اللبنانية الأخرى، بهدف وضع آليات فعّالة وأمنة لعودة النازحين، مع التأكيد الدائم على احترام السيادة الوطنية ودعم السياسات الحكومية الهادفة الى تنفيذ خطة العودة، من خلال التنسيق مع المفوضية وسائر المنظمات الدولية.

٣. بالنسبة لتمسك الوزارة بثوابت السيادة الوطنية:

يؤكد السيد الوزير على احترام الوزارة للقرار السيادي اللبناني في أيّ تفاهم مع المنظمات الدولية، ضمن الإطار الذي يرسمه مجلس الوزراء.

٤. بالنسبة للمتابعة المستمرة والخطوات المقبلة:

تتابع الوزارة، بالتنسيق مع اللجنة الوزارية والجهات المعنية، استكمال التفاهات التقنية واللوجستية مع المفوضية، وتعمل على توحيد وتحديث قاعدة بيانات العائدين بالإضافة الى الاستعداد لحضور الاجتماعات المقبلة مع المفوضية.

٥. بالنسبة لتوضيح اختصاص الوزارة:

يشير السيد الوزير أنّ دور الوزارة محدّد في خطة العودة الوطنية، خصوصاً في البنود ٤، ٥ و ٧ من مسودة الخطة تاريخ ٢٠٢٥/٦/١١، والتي تتّصّل على مواصلة حتّ المجتمع الدولي على دعم العودة، وهو ما تقوم به الوزارة بصورة مستدامة من خلال اللقاءات الدبلوماسية التي يُجريها السيد الوزير داخل لبنان ومع الجهات الدولية في الخارج.

كما يُشير السيد وزير الداخلية والبلديات أنّ موضوع النزوح السوري هو مسألة وطنية ذات بعد إقليمي بالنظر إلى ارتباطه بالنزوح السوري في دول الجوار (الأردن، تركيا، مصر والعراق) وبالوضع السوري بشكل عام، وإنّ معالجة هذه المسألة لا يُمكن أن تتمّ من خلال إصدار قوانين عن المجلس النيابي بإخراج السوريين بالقوة أو بعدم الاعتراف بالحماية التي يقرّها القانون الدولي لهذه الفئة، وذلك لأنّ الخطوة من شأنها أن تؤمّن للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين وسواها من المنظمات الدولية العاملة على هذا الملف بوابة خروج آمنة Exit Strategy، هي تبحث عنها في ظلّ تناقض وشحّ الأموال سيّما وإنّه لا مجال لتطبيق القوانين الوطنية على هذه الفئة من أشخاص القانون الدولي

رئيس مجلس الوزراء

نواف سلام

د. نواف سلام